الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/1999/3
4 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

برمودا

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
أولا	- لمحة عامة	١-٣	٣
ثانيا	- التطورات الدستورية والسياسية	٤-١٣	٣
	ألف - لمحة عامة	٤-١٠	٣
	باء - الأحزاب السياسية والانتخابات	١١-١٣	٤
ثالثا	- الأنشطة المتعلقة بسحب القواعد العسكرية	١٤-١٨	٥
رابعا	- الأحوال الاقتصادية	١٩-٥٤	٦
	ألف - لمحة عامة	١٩-٢٣	٦
	باء - المالية العامة	٢٤-٣١	٧
	جيم - النشاط المصرفي	٣٢-٣٣	٩
	دال - الأعمال التجارية الدولية	٣٤-٤٢	٩
	هاء - الاتصالات والنقل	٤٣-٤٨	١١
	واو - السياحة	٤٩-٥٤	١٢

99-16484 220699 230699

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
خامسا -	الأحوال الاجتماعية	٥٥-٧٨	١٣
ألف -	القضايا العرفية والمتعلقة بنوع الجنس	٥٥-٦٣	١٣
باء -	العمالة	٦٤-٦٧	١٦
جيم -	الصحة العامة والبيئة	٦٨-٧٤	١٦
دال -	المخدرات ونظام القضاء الجنائي والشرطة	٧٥-٧٨	١٨
سادسا -	الأحوال التعليمية	٧٩-٨٦	١٩
سابعا -	المركز السياسي للإقليم في المستقبل	٨٧-٩٣	٢٠
ألف -	الاستفتاء على الاستقلال	٨٧	٢٠
باء -	موقف الدولة القائمة بالإدارة	٨٨-٨٩	٢٠
جيم -	موقف حكومة الإقليم	٩٠-٩١	٢٣
دال -	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٩٢-٩٣	٢٣

أولا - لمحة عامة

١ - تقع برمودا[1] في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي على بعد ٩١٧ كيلومترا تقريبا شرق كيب هاتيراس، على ساحل كارولينا الشمالية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد سميت على اسم الملاح الأسباني خوان دي برمودس، الذي كان أول من اكتشفها في عام ١٥٠٣ وقام برسم خريطة للجزر. وفي عام ١٦١٢، عندما كانت تعرف باسم جزر سومرز، إحياء لذكرى المؤسس البريطاني لبرمودا ومستعمرها، الأدميرال سير جورج سومرز الذي هبط على أرضها في عام ١٦٠٩، كان أهالي برمودا مدرجين في الدستور الثالث لشركة فيرجينيا. وقد رفض الدستور في عام ١٦٨٤ وأصبحت برمودا مستعمرة للتاج البريطاني.

٢ - وتبلغ المساحة الكلية للإقليم ٥٣,٣٥ كيلومترا مربعا تتألف من ١٥٠ جزيرة كبيرة وعدة جزر صغيرة تمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي بمحازاة حافة بركان خامد واقع تحت سطح البحر. وعدد كبير من هذه الجزر متصل بالبعض الآخر ويرتفع عن سطح البحر بمقدار ٣٠ مترا في المتوسط وبحد أقصى ٨٦ مترا. ومعظم أراضي برمودا جبلية وإن وجدت فيها أيضا بعض الأغوار الخصبة ومناطق المستنقعات. ويبلغ طول أكبر الجزر ٢٢,٥ كيلومترا وأقصى عرض لها ٣,٢ كيلومترات. وتبلغ مساحتها الإجمالية نحو ٦٥٠ ٣ هكتارا وتتألف من واد ضحل خصيب في الجانب الأكبر منها.

٣ - ووفقا لتقدير تموز/يوليه ١٩٩٧، يبلغ عدد سكان برمودا ٥٦٩ ٦٢ نسمة ينحدر ٦١ في المائة منهم من أصل أفريقي وتضم نسبة ٣٩ في المائة من البيض وآخرين. وبلغ عدد السكان في آخر تعداد رسمي في عام ١٩٦٢، ٠٧٥ ٦٠ نسمة.

ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - لمحة عامة

٤ - تخضع برمودا لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهي أقدم مستعمراتها المتبقية. وتعين ملكة المملكة المتحدة وحكومتها حكام برمودا بعد التشاور مع رئيس وزرائها. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧، عينت الملكة اليزابيث الثانية جون ثورولد ماسفيلد حاكما لبرمودا.

٥ - ويتضمن دستور برمودا المعتمد في حزيران/يونيه ١٩٦٨ والمعدل في الأعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٩ و ١٩٨٩ أحكاما بشأن حماية حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية؛ وسلطات الحاكم وواجباته؛ وتكوين الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وجهاز الخدمة العامة وسلطاتها وإجراءاتها. وتظل المملكة المتحدة مسؤولة عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي.

٦ - ونظام الحكم القائم في برمودا نظام برلماني. وتتألف حكومة برمودا من الحاكم، ونائب الحاكم، ومجلس الوزراء، وهيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين هما مجلس النواب الذي يتألف من ٤٠ عضوا منتخبين

انتخابا مباشرا ومجلس الشيوخ الذي يتألف من ١١ عضوا معينا. ويعين الحاكم خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ بعد مشورة رئيس الوزراء، وثلاثة بعد مشورة زعيم المعارضة، وثلاثة حسب تقديره الشخصي. أما مجلس النواب فيتألف من ٤٠ عضوا يُنتخبون مباشرة لفترة حدها الأقصى خمس سنوات. وعمر المجلس ٣٧٩ عاما ويقال إن الهيئتين التشريعيتين في المملكة المتحدة وأيسلندا فقط أقدم منه.

٧ - ويضطلع الحاكم الذي تعينه ملكة بريطانيا، حسبما ذُكر أعلاه، بمسؤوليات الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة. ويفوض بعض المسؤوليات في هذه المجالات إلى حكومة الإقليم. ويتعين على الحاكم وهو يمارس السلطات المناطة به استشارة مجلس الحاكم، الذي يرأسه، ويضم في عضويته رئيس الوزراء بالإضافة إلى وزيرين أو ثلاثة يسميهم رئيس الوزراء. وعن طريق المجلس التشريعي، تتحمل رئيسة الوزراء جنيفر سميث المنتخبة مؤخرا من حزب العمال التقدمي ومجلسها المسؤولية الكاملة عن الحكومة، إلا في الحالات التي يحتفظ فيها الحاكم بسلطاته الخاصة. ويتولى أمين المجلس الذي يعينه الحاكم بناء على توصية رئيس الوزراء رئاسة جهاز الخدمة العامة ويعمل أيضا أمينا لمجلس الحاكم.

٨ - ولا تحتفظ برمودا، باعتبارها مستعمرة تابعة للتاج البريطاني، بعلاقات دولية مستقلة على الصعيد السياسي. ولدى الإقليم كتيبة دفاع تضم ٧٠٠ فرد؛ ويلتزم البالغون من الذكور بأداء خدمة عسكرية تشمل الانتظام بدون تفرغ لمدة ثلاث سنوات في تدريبات عسكرية أسبوعية ومعسكرات سنوية. ولديها قوة شرطة تتألف من نحو ٤٥٠ ضابطا متفرغا وعدة مئات من رجال الشرطة الاحتياطيين غير المتفرغين. وتساعد الكتيبة شرطة برمودا في حفظ القانون والنظام على مساحة الإقليم التي تبلغ ٢١ ميلا مربعا.

٩ - ومن المقدر أن حكومة برمودا تستخدم أكثر من ١٤ في المائة من إجمالي السكان العاملين في برمودا. وتضم تسعة مجالس معينة للدوائر، وهيئتين بلديتين منتخبتين، و ١٠٨ مجالس حكومية. وهي تقوم أيضا بدفع مرتب الحاكم.

١٠ - ويستند القانون والنظام القانوني في برمودا على نموذج المملكة المتحدة؛ ويعتبر مجلس الملكة الخاص في المملكة المتحدة[٢] أعلى محكمة للاستئناف.

باء - الأحزاب السياسية والانتخابات

١١ - توجد في الإقليم ٣ أحزاب سياسية هي حزب برمودا المتحد؛ والحزب الحر الوطني؛ وحزب العمال التقدمي. ويختار رئيس الوزراء من حزب الأغلبية ويرأس مجلسا للوزراء يتألف على الأكثر من ١٤ عضوا من أعضاء الهيئة التشريعية.

١٢ - وفي آخر انتخابات عامة جرت في برمودا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، فاز حزب العمال التقدمي برئاسة جنيفر سميث بأغلبية ١٢ مقعدا في المجلس التشريعي للإقليم، وهزم بذلك حزب برمودا

المتحد وتولى السلطة للمرة الأولى على مدى ٣٥ عاما منذ بدء النظام الحزبي في عام ١٩٦٨. وستجري الانتخابات المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣[٢].

١٣ - وتشير التقارير الصحفية إلى أن انتصار حزب العمال التقدمي يعزى إلى حد كبير إلى تحول الحزب من اليسار إلى موقف أكثر اتساما بالوسطية. وتفيد التقارير أن حزب العمال التقدمي قال إنه سيشجع البرامج الأكثر اتساما بالصبغة الاجتماعية لأهالي برمودا وسيتابع القضايا الرئيسية للتعليم والتدريب، واستخدام أهالي برمودا في القوى العاملة وتشجيع ذلك وتوفير المساكن ذات الأسعار المحتملة.

ثالثا - الأنشطة المتعلقة بسحب القواعد العسكرية

١٤ - ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ في برمودا بمحطة بحرية جوية حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛ وقد أدى الجلاء عنها إلى إخلاء مساحة تبلغ ١٠ في المائة من إجمالي رقعة الإقليم. وتتضمن ورقتا العمل السابقتان المتعلقتان بالإقليم اللتان أعدتهما الأمانة العامة (A/AC.109/1189، الفقرات ٣٥-٣١، و A/AC.109/2020، الفقرتان ١٠ و ١١) معلومات عن الأنشطة المتعلقة بسحب القواعد العسكرية خلال عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وجدير بالإشارة أن وزير المالية غرانت غيبسون أعلن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عن إغلاق قواعد و/أو منشآت عسكرية في الإقليم هي: المحطة الجوية البحرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في سانت ديفيد؛ وملحق المبنى البحري ومنشأة تودور هيل التابعة للولايات المتحدة في ساوثهامبتون؛ ومحطة القوات الكندية السابقة في سانت دانييل هيد. وحذر من أن سحب تلك القواعد العسكرية يسبب للإقليم خسارة سنوية في حصيلة العملة الأجنبية المتأتية من تشغيلها تبلغ زهاء ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. وكشف الوزير النقاب كذلك عن خطة طويلة الأجل لاستغلال الأراضي العائدة إلى اختصاص حكومة الإقليم كنتيجة لإغلاق تلك القواعد. وتضمنت الخطة مشاريع التنمية التالية: إنشاء ملعب للغولف ومنشآت سياحية أخرى، ومركز لمصائد الأسماك التجارية، ومنتزه للتكنولوجيا، ومركز للتعليم والبحوث، ومرفأ عام لليخوت ومنشآت ترفيهية أخرى. ومن المنتظر أن يهيئ تنفيذ هذه الخطة ٣ ٠٠٠ فرصة عمل إضافية في برمودا. وتتولى شركة تنمية أراضي برمودا، وهي وكالة شبه حكومية، إدارة هذه المشاريع (A/AC.109/2041، الفقرتان ٨ و ٩). وتتحمل الحكومة من خلال شركة تنمية أراضي برمودا تكاليف تجديد قاعدة الولايات المتحدة السابقة، وقد أنشئت هذه الشركة في عام ١٩٩٦ بعد انسحاب القوات العسكرية التابعة لبريطانيا والولايات المتحدة وكندا من قواعدها.

١٥ - وقد تخلّف عن إغلاق القواعد العسكرية للولايات المتحدة مشكلة بيئية كبيرة تتصل بمادة الاسبستوس التي استخدمت في مباني القاعدة وغيرها من المرافق. ويجري إزالة هذه المادة من المباني التي يتم هدمها. وذكر أن الكمية التي تحويها برمودا من هذه المادة تعادل حمولة ٥٢٥ حاوية من سعة عشرين طنا.

١٦ - وتعتبر الحالة البيئية دقيقة من نواح كثيرة. كما أن أرض القاعدة السابقة تطرح مشكلة تلوث التربة والمياه الجوفية. فالأرض نادرة بشكل بيّن والمياه العذبة محدودة للغاية، وإمكانيات التخزين لأغراض

التخلص من النفايات الخطرة غير متوافرة. وتقع الجزيرة في أقصى شمال منطقة الشُعب المرجانية مما يجعل البيئة البحرية المحيطة بها هشة للغاية كذلك. وفضلا عن ذلك، سوف يتعرض جزء من شبكة مياه الإقليم للخطر من جراء النفايات الصناعية ومياه المجارير غير المعالجة التي ألقيت لمدة طويلة في كهف باسيت، ما لم تتم إزالتها. ويتسرب النفط من الخزانات السطحية والخزانات الموجودة في باطن الأرض - والعديد منها في حالة سيئة - إلى التربة والمياه الجوفية المحيطة. كما تشكّل مدافن القمامة المتخلفة بدورها مشاكل بيئية.

١٧ - وحاولت الحكومة السابقة لبرمودا دون جدوى حمل الولايات المتحدة على تحمّل تكاليف تنظيف المناطق الملوثة من القواعد السابقة. وطلبت مبلغ ٥٥ مليون دولار ولكن زعم أنه قيل لها إن التلوث لا يطرح "خطرا كبيرا وشيكا معلوما بالنسبة لصحة الناس وسلامتهم". وساهمت المملكة المتحدة وكندا في تنظيف قواعدهما القديمة كما ستدعم المملكة المتحدة برمودا في مطالبتها الولايات المتحدة بتحمّل تكاليف إزالة التلوث الذي خلفته.

١٨ - وحسب تقارير وسائط الإعلام استأنفت الحكومة الجديدة لبرمودا الاتصال بحكومة الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة. ودعت الحكومة مشرعين من الولايات المتحدة لزيارة برمودا للتعرف بصورة مباشرة على مشاكل التلوث التي تعاني منها المنشآت السابقة للبحرية الأمريكية.

رابعا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٩ - تفتقر برمودا إلى الموارد الطبيعية بالمعنى المتعارف عليه والتي يمكن الاستناد إليها في بناء اقتصاد تتوفر له مقومات الاستمرار. وقد اعتمدت الجزيرة تاريخيا على موقعها وجمالها الطبيعي واكتسبت شهرة في مجال صناعة السياحة التي لا تزال تشكّل عنصرا مهما في اقتصاد الإقليم. ويسهم قطاع الأعمال الدولي إسهاما مهما أيضا في اقتصاد برمودا ويساعدها في جلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية. وتتأتى الإيرادات الأخرى من نشاط الشحن ومن العائدات الاستثمارية وغيرها من السلع والخدمات.

٢٠ - وتوجد في برمودا أنشطة زراعية وصناعية محدودة النطاق. ومن ثم فإن إسهاماتها في الاقتصاد ضئيلة. ويشمل القطاع الصناعي المحلي أنشطة الطباعة وتجهيز الأسماك وإصلاح السفن وتصنيع الطلاء. وفي السنوات الأخيرة بذلت محاولات لاجتذاب الشركات ذات التكنولوجيات العالية إلى برمودا سعيا إلى إنشاء مركز لتكنولوجيا المعلومات في الإقليم. ويتعرض النشاط الزراعي للقيود التي تفرضها قلة مساحة الأراضي المتاحة للزراعة.

٢١ - ووفقا لتقديرات وحدة المعلومات، بمجلة الايكونومست، بلغ معدل التضخم في برمودا في عام ١٩٩٨، ٢,٠ في المائة. ووصل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الذي يعتبر واحدا من أعلى النواتج في العالم إلى ٤٣٣ ٢ دولارا بينما بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٢ في المائة. أما عائدات الحكومة للسنة المالية المنتهية في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ فقد ارتفعت بنسبة ٨,٤ في المائة حيث بلغت ٥١٧,٥ مليون من دولارات برمودا في حين زادت النفقات بنسبة ٥,٩ في المائة بالغة ٥٢٤,١ مليون دولار. ونتيجة لذلك تقلص العجز المالي إلى نسبة ٠,٣ من الناتج المحلي الإجمالي. ونتجت أكبر الزيادات في عائدات الحكومة من الضرائب على الأجور والرسوم الجمركية وهو ما يدل على كثرة العمالة وارتفاع الاستهلاك في الاقتصاد المحلي. أما الزيادات الكبيرة في النفقات فقد سجلت في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

٢٢ - وكسياسة عامة، اتجهت الميزانيات المتتالية إلى زيادة الأنواع المختلفة من الضرائب والرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية؛ وشرع في سنة ١٩٩٥ في فرض ضريبة الأرباح الرأسمالية على العقارات التي يبيعها غير البرموديين. ولا توجد في برمودا ضريبة للدخل، بينما تمثل الرسوم الجمركية حوالي ٣٥ في المائة من الإيرادات الحكومية؛ وتتمثل مصادر الدخل المهمة الأخرى في رسوم الشركات، وضرائب الأراضي، والدمغة، وضريبة العمل، ورسوم المستشفيات، ورسوم ترخيص السيارات، والضرائب المفروضة على نزلاء الفنادق، ورسوم المغادرة، وضريبة السجائر. وفيما يتعلق بالنفقات، شهدت الأعوام السابقة تركيزا متزايدا على تحسين القدرة التنافسية لقطاع السياحة وتعزيز مهارات البرموديين.

٢٣ - ومن ناحية أخرى يشير اعتماد برمودا الكبير على الواردات الآتية أساسا من الولايات المتحدة، وربط عملتها بالدولار، إلى أن أنماط التضخم فيها تتبع أنماط التضخم في الولايات المتحدة[٢].

باء - المالية العامة

٢٤ - استهدفت الميزانية الأولى لحكومة حزب العمال التقدمي، التي قُدمت في شباط/فبراير ١٩٩٩، تنفيذ خطة الحكومة لإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي. ويكمن الغرض من الميزانية، وفقا لما أعلنته الحكومة، في ترسيخ الثقة لدى أوساط العمال، حيث أنها ترفع الدخل دون زيادة في الضرائب وتتضمن في ذات الوقت وعودا بالقيام باستثمارات حصيفة لتغطية بعض احتياجات المجتمع المحلي ولا سيما في مجالات الإسكان والتعليم والأمن العام[٣].

٢٥ - وقد ورثت الحكومة الجديدة اقتصادا متينا حيث أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٣٣٩ ٢ دولارا في عام ١٩٩٧ ومن المقدر أن يرتفع إلى ٤٣٣ ٢ دولارا في عام ١٩٩٨ مسجلا بذلك نموا قدره ٣ في المائة في عام ١٩٩٧ و ٢ في المائة في عام ١٩٩٨. وتتوقع الحكومة في الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ نموا اسميا في الناتج المحلي الإجمالي قدره ٤ في المائة مع نسبة تضخم قدرها ٢ في المائة.

٢٦ - ولدى عرض الميزانية التي تجاوزت عتبة نصف بليون دولار (يتوقع أن يبلغ إجمالي العائدات المقدرة للفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٥٥١,٦ مليون دولار)[٣]، وقال وزير المالية الجديد إن التركيز في النفقات سوف

ينصب على تحسين مستوى معيشة جميع سكان برمودا. وكان من المقرر إنفاق ما يزيد على ٥١١ مليون دولار من الحساب الجاري للبلاد وهو ما يتجاوز التوقعات الأخيرة بحوالي ٣٦ مليون دولار. وارتفعت الإيرادات في المقام الأول نتيجة للطفرة التي شهدها قطاع التجارة الخارجية للجزيرة حيث بلغت عائداته ٥٥٠ مليون دولار أي بزيادة قدرها ٢٠,٣ مليون دولار عن ميزانية الفترة ١٩٩٨/١٩٩٩. وسيخصص القدر الأكبر من هذه الأموال الجديدة للتعليم (٢٢ في المائة) والتدريب والصحة والخدمات الاجتماعية (٣١ في المائة) وتصرف مبالغ أقل في مجال القانون وحفظ النظام والتخفيف من حدة أزمة الإسكان. ووجهت انتقادات إلى الحكومة لعدم انتهاج سياسة ضريبية تتسم بطابع تدريجي أكبر.

٢٧ - ووفقا لما ذكره وزير المالية تظل السياحة والأعمال التجارية الدولية مصدرين رئيسيين للعملة الأجنبية في برمودا. غير أن مستويات السياحة لم تصل إلى المستويات المتوقعة. وبالرغم من تقلبات الأسواق المالية استمر نمو الأعمال التجارية الدولية خلال عام ١٩٩٨ حيث رفعت الشركات الجديدة المسجلة العدد الإجمالي للشركات الدولية في نهاية الربع الأول من سنة ١٩٩٨ إلى ٥٥٦ ١٠ شركة. وكان عدد الشركات الدولية الموجودة فعليا قد ارتفع في عام ١٩٩٧ بنسبة ٢٦ في المائة ليصل عددها الإجمالي إلى ٣٢٧ شركة.

٢٨ - ويظل معدل التضخم متدنيا ومستقرا في برمودا حيث انخفض بنسبة ٢ في المائة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٩٨. وتبيّن الدراسات الاستقصائية التي أجريت على العمالة في عام ١٩٩٨ أن معدل إيجاد فرص العمل يتقلص في برمودا؛ فقد بلغ صافي الزيادة في الوظائف ١٠٨ وظائف بينما قدرت الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٩٧ الزيادة بـ ٦٦٣ وظيفة. وسجلت أكبر الزيادات في الوظائف لدى الشركات الدولية المسجلة تليها الخدمات المتصلة بالأعمال التجارية وصناعة البناء. غير أن عدد فرص العمل في الفنادق تقلص شأنه في ذلك شأن العمالة في المطاعم والحانات والمقاهي.

٢٩ - وسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات في عام ١٩٩٧ فائضا قياسيا قدره ١٧٤ مليون دولار. ومن المتوقع أن يسجل فائض آخر للحساب الجاري في عام ١٩٩٨. وفي نهاية الربع الثاني من سنة ١٩٩٨، سجل الحساب الجاري بالفعل فائضا قدره ٩١ مليون دولار. وبالإضافة إلى النمو السريع في الإيرادات من العملة الأجنبية لدوائر الأعمال الدولية، أصبحت الإيرادات من الاستثمارات تسهم إلى حد كبير في فائض الحساب الجاري.

٣٠ - ومن المزمع أن تقوم الحكومة الجديدة باستعراض النظام الضريبي. ولا يزال يتعيّن نشر تقرير أعدته شركة استشارية عن الهيكل الضريبي[٤] بطلب من إدارة حزب برمودا المتحد السابقة. وتعهد حزب العمال التقدمي بعدم استحداث نظام ضرائب على الإيرادات وتخلى عن اقتراح سابق يقضي بتوسيع قاعدة الضرائب تشمل الضريبة على الإيرادات الاستثمارية للأفراد. وسعيا من الحكومة إلى ترسيخ الثقة بين دوائر الأعمال سوف تحدد القانون المنظم للأعمال التجارية الدولية وتحميها من الضرائب لمدة أربع سنوات أخرى حتى عام ٢٠٢٠.

٣١ - ووفقا لما ذكره بعض المحللين، من المتوقع أن تلقي التهديدات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة الدول السبع باتخاذ إجراءات ضد المنافسة الضريبية غير الشريفة في الأقاليم الخارجية بظلالها على القطاع المالي في برمودا. ومن المتوقع أن تبعث برمودا في أيار/ مايو وفودا للدفاع عن قضيتها، إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويعرض الكتاب الأبيض الذي أصدرته المملكة المتحدة في آذار/ مارس ١٩٩٩ (انظر الفقرة ٨٩ أدناه) منح الجنسية الكاملة لمواطني أقاليم ما وراء البحار وتضغط، في ذات الوقت، على تلك الأقاليم للامتثال لبعض المعايير المالية الدولية.

جيم - النشاط المصرفي

٣٢ - لا يسمح للمصارف الأجنبية بالعمل في برمودا؛ ونتيجة لذلك تتمتع المصارف المحلية باحتكار يكاد يكون مطلقا في المعاملات التجارية الدولية المربحة لحساب عملائها من الخارج.

٣٣ - ويشغل مصرف برمودا، الذي أسس في عام ١٨٨٩، المرتبة ٦٨٤ بين أكبر المصارف في العالم، بينما يحتل مصرف باترفيلد المرتبة ٧٩٥. وفي عام ١٩٩٣ اشترى مصرف فيرست كوراساو انترناشيونال الذي يوجد مقره في جزر الانتيل الهولندية مصرفا ثالثا في برمودا هو مصرف برمودا التجاري الذي أسس في عام ١٩٦٩، والذي يعتبر المصرف الوحيد المملوك لبرموديين من أصل أفريقي. وتأسس المصرف المركزي وهيئة برمودا النقدية بموجب قانون النقد لبرمودا الصادر في عام ١٩٦٩.

دال - الأعمال التجارية الدولية

٣٤ - لا تزال مساهمة شركات قطاع الأعمال الدولي في اقتصاد برمودا تشكّل عاملا مهما في الرفاه الاقتصادي للإقليم. بيد أنه علم أن دوائر الأعمال الدولية يخشى من أن تصبح برمودا مركزا للأعمال باهظ التكلفة إذا ما نفذ حزب العمال التقدمي برنامجه الاجتماعي وكان راغبا في استحداث برنامج للتأمين ضد البطالة يقوم على أساس دفع اشتراكات. ومن شأنه تنفيذ ما يعتزمه الحزب من زيادة نسبة المواطنين الذين يعملون بالشركات الدولية أن يقلص من نطاق منح تراخيص العمل للأجانب. وتشكل عمالة الأجانب الذين يمثلون نسبة ١٩ في المائة من مجموع القوى العاملة مصدرا رئيسيا للاستياء على الصعيد المحلي.

٣٥ - وتعتبر برمودا أحد المراكز المالية والتجارية البحرية الرائدة في العالم، وهي مركز عالمي للتأمين الحكومي ومركز مفضل للشركات المتخصصة في مجال إعادة التأمين المالي الذي يغطي الشركات العالمية ضد أعباء الأحكام القضائية. ويعزى نمو هذا القطاع في برمودا أساسا إلى زيادة معدلات إعادة التأمين الدولي في أوروبا وأمريكا الشمالية في الأساس كما يعزى إلى الأنظمة المالية في الإقليم وعدم فرض ضرائب على الفوائد أو الأرباح أو الدخول.

٣٦ - ويستمد النمو في قطاع الأعمال التجارية الدولية قوته من شركات التأمين وإعادة التأمين وشركات القطاع المالي. وقد وضعت أسس صناعة التأمين[٥] في برمودا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فقد أدركت شركات من الولايات المتحدة أن بوسعها توفير المال بوسيلة ورقية تعرف بشركة التأمين الحكومي، وهو ما يمكن أي شركة من أن تبيع لنفسها بالفعل خدمة التأمين وتقتطع الأقساط من دخلها الخاضع للضريبة. وبدأت العديد من شركات الولايات المتحدة في تسجيل تأميناتها الحكرية في برمودا واليوم، يقال إن هناك ما يقارب ٤٠٠ ١ شركة تأمين حكري في برمودا وهو عدد يفوق ما يوجد في أي مكان آخر من العالم.

٣٧ - وحسب بعض التقييمات المهنية، نمت برمودا لتصبح امتدادا ملائما لصناعة التأمين في الولايات المتحدة. وهو امتداد أفلح بصورة عامة في "الابتعاد عن غسل الأموال وتهريب المخدرات ومعظم الحيل المالية القائمة على التهرب التي أفسدت سمعة غيرها من الملاذات الضريبية الأخرى".[٥]

٣٨ - وحسب دراسة استقصائية للاتجاهات في هذه الصناعة قامت بها شركة إعادة التأمين السويسرية (Swiss Re)، فقد استأثرت شركات التأمين الموجود مقرها في برمودا بحصة مقدارها ٥ بالمائة، أو ٦ بلايين دولار، من السوق العالمي. ووفقا لدراسة سنوية أجرتها مؤسسة تلينغاست - تاورز بيرين (Tillinghast-Towers Perrin)، فإن برمودا لا تزال تحتل الصدارة على الصعيد العالمي في اجتذاب مؤسسات جديدة للتأمين الحكري، فقد أصدرت برمودا نحو ٩٤ رخصة تأمين جديدة خلال سنة ١٩٩٨، ويقدر أن تكون ٦٣ منها تقريبا شركات جديدة للتأمين الحكري.

٣٩ - ونظرا لأن صناعة السياحة في برمودا شهدت تدهورا خلال السنوات القليلة الماضية، فقد أفيد أن التوازن الاقتصادي رجح كفة قطاع التأمين والأعمال التجارية ذات الصلة به، مما مكن ، خلال معظم آخر سنة مالية، من ضخ ٧٥٧,٦ مليون دولار في برمودا. وذلك بالمقارنة مع ٤٧٢,٣ مليون دولار من السياحة ويقال إن رابطة الأعمال التجارية الدولية في برمودا تعمل مع الحكومة لإحداث تغييرات في تشريعات هذه الجزيرة مما سيساعد على اجتذاب عدد أكبر من شركات التأمين.

٤٠ - وتحتفظ برمودا بسجل ملاحي كبير هو خامس أكبر السجلات في العالم، وقد استطاع هذا النشاط أن يتجاوز نشاط السياحة وأصبح حاليا أكبر مصدر يساهم بالعملة الأجنبية في الإيرادات الحكومية.

٤١ - ولا تزال سوق الأوراق المالية لبرمودا، التي بدأ العمل بها قبل ٢٧ عاما، تعزز مركزها بوصفها سلطة بحرية تختص بتسجيل الشركات. فبحلول نهاية ١٩٩٨ كان لديها ٢٥١ من الأوراق المالية المقيدة في سوق الأوراق المالية، بما في ذلك ١٧٠ صندوقا و١٣ عضوا مختصين بالتداول، و٤ من القائمين بالتسجيل. وكان حجم التداول الكلي بها يتجاوز ٢٧ بليون دولار. وهي الآن في طور التحول إلى نظام جديد للتداول الالكتروني.[٤]

٤٢ - وصدقت وكالة Standard and Poor لتصنيف الجدارة الائتمانية على تصنيف هذه السوق بدرجة AA فيما يتعلق بالسندات الآجلة والعملات الأجنبية والتصنيف الائتماني السيادي لبرمودا. وتظل دلائل المستقبل ثابتة وتستند إلى إنجازات هذا الإقليم في اجتذاب شركات الخدمات المالية البحرية واستبقائها، بما فيها شركات التأمين وشركات إدارة الاستثمارات.

هاء - الاتصالات والنقل

٤٣ - حسبما ذكر محللون مهنيون، فإن النية التحتية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ذات مستوى رفيع، مما يعكس مستوى الدخل المرتفع للأنشطة الاقتصادية الرئيسية واحتياجاتها. ولا يزال الإقليم ذا موقع جذاب بالنسبة لشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية المبدعة.

٤٤ - وقد تم مؤخرا تحرير شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية. فمنذ شهر أيار/ مايو ١٩٩٧، انكسر احتكار شركة كيبل أند وايرلس (Cable and Wireless) الطويل الأمد على أيدي شركة تيليبيرمودا إنترناشيونال (TeleBermuda International) الجديدة التي حصلت على ترخيص بالعمل. وشركة الهاتف لبرمودا (Bermuda Telephone Company) هي الجهة الرئيسية المعنية بتوفير خدمات المكالمات المحلية. وفي سنة ١٩٩٨، بدأ منافس جديد وهي شركة كوانتوم للاتصالات (Quantum Communications) في توفير خدمات البيانات.

٤٥ - أما شركة بروجيكت أوكسجين (Project Oxygen) التي اتخذت من هاملتون مقرا لها، فهي بصدد إنشاء شبكة عالمية من الألياف الضوئية تبلغ قيمتها ١٠ بلايين دولار والهدف منها هو خفض تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية على الصعيد العالمي. بينما نقلت شركة غلوبال كروسينغ (Global Crossing)، وهي شركة أمريكية للاتصالات السلكية واللاسلكية، مقرها إلى برمودا اعتبارا من سنة ١٩٩٨.

٤٦ - وتشغل شركة إذاعة برمودا (Bermuda Broadcasting Company) محطتين للتلفزيون التجاري وأربع محطات إذاعية. وتتولى شركة دي فونتس الإذاعية (De Fontes Broadcasting Company) تشغيل محطة تلفزيونية ثالثة وثلاث محطات إذاعية. أما صحيفة "The Royal Gazette" فهي الصحيفة اليومية الوحيدة وهناك صحيفتان تصدران في نهاية الأسبوع، تنشر واحدة منهما كذلك عددا في منتصف الأسبوع.

٤٧ - وتفيد التقارير بأن خدمات المطارات تحسنت بصورة ملموسة خلال السنوات الأخيرة. فهناك رحلات منتظمة وثابتة بين برمودا والولايات المتحدة ثم إلى المملكة المتحدة. وتعتبر هاملتون الميناء الرئيسي في الإقليم وتتولى إدارة منشآت الحاويات، بينما تُقدم خدمات الموانئ في جزيرة سانت جورج وآيرلندا، وهو ميناء حر.

٤٨ - وتتوفر لدى برمودا شبكة جيدة من الطرق العامة والخاصة تستطيع تحمل حركة مرور السيارات والشاحنات والشاحنات ذات الصهاريج. وبالرغم من ذلك، فهي تعتمد بصورة كلية على الطاقة المستمدة

من النفط المستورد. فمنشأتها لتوليد الكهرباء هي مولدات حرارية تعمل بالديزل أو توربينية تعمل بالغاز. وتتحمل مسؤولية إنتاج الكهرباء وتوزيعه شركة برمودا للإضاءة الكهربائية (Bermuda Electric Light Company).

واو - السياحة

٤٩ - لا تزال السياحة تشكل أحد القطاعات الرئيسية في اقتصاد الإقليم ومصدرا رئيسيا للعملة الأجنبية. ومع ذلك، فقد شهدت تدنيا منتظما منذ الثمانينات. فبرمودا تشتهر بصورة سوق سياحة الأغنياء لكن غياب الكازينوهات وأماكن القمار يفقدها شيئا من جاذبيتها بالنسبة لسوق سياحة العامة.

٥٠ - وتعهدت الحكومة الجديدة بإعادة إحياء القطاع السياحي، وستكرس جهودها لإعداد خطة لقطاع الأعمال لعام ٢٠٠٠. وقد أعادت تشكيل مجلس السياحة وشكلت فريق عمل جديد للسياحة الوطنية. واستنادا إلى دراسة أولية اضطلعت بها شركة مونيتور بموجب برنامج القدرة التنافسية في مجال السياحة الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٩٧، تخطط برمودا لبدء برامج تتوخى إعادة إحياء الصناعة السياحية في الإقليم، وذلك بدعم من الدوائر التجارية ودوائر قطاع الأعمال (انظر A/AC.109/2109 الفقرة ٤٥).

٥١ - وخصصت الحكومة مبلغا يربو على ٣٥ مليون دولار لوزارة السياحة في الميزانية الجديدة. ورسم وزير السياحة الجديد الخطوط العريضة لبرنامج يهدف إلى إطلاق حملة تسويقية وإعلامية، وإعطاء دفعة لوسائل الترفيه في الفنادق، وتحسين الضيافة والمرافق الإعلامية للزائرين، وإنشاء منطقة تسوق للسلع المعفاة من الضرائب للسواح، وتوفير الحوافز للضيوف لحيازة الملكيات الكبيرة والصغيرة وزيادة الترويج للجزيرة في الولايات المتحدة وأوروبا وأمريكا اللاتينية. وتقوم الحكومة حاليا بالتفاوض بشأن رحلات جوية - بحرية متكاملة توفر لها خطوط الرحلات البحرية والفنادق بغية الدخول بالسياحة في برمودا إلى عصر جديد.

٥٢ - وفي حين يتوقع أن يغلق أحد أكبر الفنادق في الإقليم أبوابه نهائيا في نهاية صيف عام ١٩٩٩، تطلق في نفس الوقت النداءات لإقامة الفنادق الجديدة وتحسين تدريب موظفي الفنادق وزيادة وسائل الجذب إلى المنتجعات القائمة بغية إعطاء دفعة للسياحة.

٥٣ - وتفيد وحدة المعلومات بمجلة إيكنومست، أنه بالرغم من عدم إبداء شركة ستاندرد أند بورز قدرا كبيرا من التفاؤل بحدوث انتعاش في هذه الصناعة، فإن الهبوط الذي تشهده آخذ في الانعكاس[٦]. فقد بلغ حجم ليالي المبيت الفعلية في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٨ ٥,٣١ ملايين ليلة بالمقارنة بـ ٥,٢١ ملايين للفترة نفسها من عام ١٩٩٧. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٨، ارتفعت معدلات شغل الفنادق من ٦٠,١ إلى ٦٢,٣ في المائة. كما ارتفع متوسط طول فترة الإقامة من ٢,١ في المائة إلى ٤,٣٣ ليلة في نفس الفترة. وسجل معدل انفاق الزوار زيادة قدرها ٧,٥ في المائة في الربع الثاني ليبلغ متوسطه ١ ٣٧٣ دولارا للشخص الواحد. وفي منحى يشير إلى بروز اتجاهات متباينة، انخفض معدل الواصلين جوا أكثر

من ٢ في المائة في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٨ كما انخفض العدد الإجمالي للواصلين جوا وفي سفن الرحلات البحرية بنسبة ١,٣ في المائة مقارنة بالعدد المسجل في عام ١٩٩٧، في حين استمر نمو عدد الواصلين في سفن الرحلات البحرية. ويتوقع أن تؤدي المبادرة الجديدة الهادفة إلى تشجيع الرحلات البحرية في عطلة نهاية الأسبوع وسياحة "الرحلة البحرية مع الإقامة[١] على متن خطوط الرحلات البحرية النرويجية، إلى رفع معدل شغل الفنادق في المستقبل.

٥٤ - وتسعى الحكومة أيضا إلى زيادة عدد الخطوط الجوية التي تخدم الإقليم؛ وتضم هذه الخطوط حتى الآن الخطوط الجوية البريطانية وأربعة خطوط جوية أمريكية تنقل الزوار إلى برمودا. إلا أن جهودها تلك اصطدمت بواقع السيطرة البريطانية على جميع اتفاقات الخطوط الجوية المتعلقة بالإقليم؛ وهذه المسألة هي حاليا قيد الاستعراض[٧].

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - القضايا العرقية والمتعلقة بنوع الجنس

٥٥ - جدير بالذكر أن الحاكم أعلن في بيان أدلى به في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (انظر A/AC.109/1189، الفقرة ٧٥) إنشاء وزارة جديدة للشؤون الإنسانية لمعالجة مشاكل التمييز العنصري في المجتمع المحلي والعمل مع جميع الجهات المعنية من أجل القضاء عليها. وترد معلومات تفصيلية عن هذا الموضوع في الوثيقة A/AC.109/2109، الفقرتان ٤٩ و ٥٠).

٥٦ - وسنت السلطة التشريعية قانون إنشاء لجنة الوحدة والمساواة العرقية لعام ١٩٩٤، وفي العام التالي أنشئت اللجنة، وبدأت عملها بنشاط مشترك مع الأفراد وأرباب العمل والاتحادات والمؤسسات من أجل تحسين العلاقات العرقية، من خلال التثقيف والبرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تغيير السلوك وتحسين الاتجاهات إزاء القضايا العرقية.

٥٧ - وأوردت الصحافة أن حكومة حزب العمال التقدمي تنوي تعديل هذا القانون بحيث تصبح مدونة الممارسات وثيقة ملزمة قانونا لأن هذه المسألة أهم من أن تترك للامتثال الطوعي. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أعلنت الحكومة أنها ستقوم في الأشهر القليلة المقبلة بإجراء دراسة استقصائية تستهدف أكثر من ٥٠٠ شركة باستبيان خاص. وستعمل اللجنة أولا على تنظيم سلسلة من حلقات العمل عن الممارسات القائمة على تكافؤ الفرص. وستركز على مشكلتي العنصرية والتمييز في أماكن العمل كما ستسعى إلى إيجاد بيئة أفضل في الأعمال التجارية، وذلك قبل استعراض مدونة الممارسات. ومن المقرر أن يرسل هذا الاستبيان إلى الشركات التي تضم ١٠ مستخدمين أو أكثر بهدف رصد ما يحرزونه من تقدم بعد ذلك.

٥٨ - وتفيد التقارير الإعلامية، أن فريقا يدعى "المواطنون العاملون من أجل اجتثاث العنصرية في برمودا"، وهو عبارة عن خليط من منظمات عدة من بينها لجنة حقوق الإنسان، والرابطة الوطنية للمصالحة،

ومنظمة العفو الدولية، ولجنة الوحدة والمساواة العرقية، قام بتنظيم نقاش حضره ٦٠٠ برمودي يمثلون مختلف الأعراق[٨]. ونتيجة لهذا النقاش، خلص الفريق إلى توصيات عدة تشمل ما يلي:

(أ) أن تنشر لجنة حقوق الإنسان سجلا بالوظائف التي يشغلها غير البرموديين، مع تواريخ انتهاء تصاريح العمل ذات الصلة؛

(ب) أن يجري تشجيع الشركات على إعادة تقييم الاستحقاقات التي يحصل عليها غير البرموديين وغير المتوافرة للبرموديين؛

(ج) أن تبحث مسألة تخلي البيض عن السلطة وتراث "شبكة الخريجين".

(د) أن ينشأ نظام مدرسي واحد وإلغاء المدارس الخاصة بغية توفير فرص متكافئة لجميع البرموديين؛

(هـ) أن يعترف بدور السود في التاريخ وأن يدرس تاريخ برمودا في المدارس؛

(و) أن يكف السود عن اتهام الغير بالعنصرية متى كانت معاقبتهم مشروعة؛

(ز) أن تعترف الحكومة علنا بالسياسات العنصرية التي اتبعت في الماضي وتعتذر للسود عنها؛

(ح) أن يعمد العمال الضيوف إلى تدريب البرموديين ومغادرة البلد بعد قيامهم بذلك.

٥٩ - ونقلت الصحافة عن بعض المراقبين دعوتهم إلى توخي الحذر لدى قراءة تقرير يستند إلى عينة من ٦٠٠ شخص. إلا أن المعلقين الصحفيين أقروا عموما بأن بعض التوصيات وجيهة وتنصب على جوهر مشاكل برمودا العرقية وتشير إلى أن ما أثير من مسائل يعتبر شاغل يستلزم المزيد من المناقشة والمعالجة.

حقوق الإنسان

٦٠ - برمودا مغطاة بالاتفاقيات التالية لحقوق الإنسان، وذلك تبعا لانضمام المملكة المتحدة إليها:

(أ) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، انضمت المملكة المتحدة إليها في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠؛

(ب) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقعت عليه المملكة المتحدة وصدقت عليه في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٧٦، على التوالي؛

(ج) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقعت عليه المملكة المتحدة وصدقت عليه في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٧٦، على التوالي؛

(د) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وقعت عليها المملكة المتحدة وصدقت عليها في ١٥ آذار/ مارس ١٩٨٥ و ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، على التوالي؛ وقد جرى ضم برمودا إليها في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢؛

(هـ) اتفاقية حقوق الطفل، وقعت عليها المملكة المتحدة وصدقت عليها في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٠ و ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، على التوالي؛

(و) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وقعت عليها المملكة المتحدة وصدقت عليها في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ و ٧ آذار/ مارس ١٩٦٩، على التوالي؛ وهي تغطي الأقاليم الخاضعة للسيادة الإقليمية للمملكة المتحدة؛

(ز) البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وقد وقعت عليه المملكة المتحدة في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩.

القضايا المتعلقة بنوع الجنس

٦١ - لم توقع برمودا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو على إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. ويمكن تطبيق اتفاقيات الأمم المتحدة، ما أن تصدق عليها المملكة المتحدة، في برمودا بناء على طلبها. فقد صدقت المملكة المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨٦. وطلبت ثلاثة أقاليم بريطانية تابعة تطبيق الاتفاقية عليها إلا أن برمودا لم تكن من بينها. وتسعى هيئة العفو الدولية حاليا للحصول على ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٠ توقيع على عريضة في برمودا، ستسلم إلى رئيس الوزراء. وهي تأمل في أن تلقى التأييد من أوساط الأعمال التجارية والمنظمات الخيرية في حملتها هذه.

٦٢ - وتفيد تقارير صحفية[٩]، أن الحكومة السابقة عمدت إلى تغيير اسم المجلس الاستشاري للمرأة إلى "مجلس الأسرة لبرمودا". ويقال إن هذا الأمر تم دون إجراء مشاورات كافية مع الفئات النسائية في المجتمع المحلي. وقد أعرب العديد من أفرقة الدعوة النسائية عن القلق إزاء هذا الأمر في وسائل الإعلام، إذ ترى فيه تغييرا في بؤرة التركيز من جانب الحكومة نأى بها بعيدا عن قضايا المرأة. وأبدى آخرون تفاؤلا حذرا من التحول في بؤرة التركيز، إذ هو يوسع ولاية المجلس. وكان يقترح أيضا، كبديل لذلك، إنشاء مجلس للأسرة بالإضافة إلى مجلس المرأة وليس بديلا له.

٦٣ - وفي حين طمأن وزير الصحة والخدمات الاجتماعية المرأة بأن المجلس لن ينقد أيا من مجالات تركيزه بالرغم من تحول الاهتمام بالمرأة فقط إلى الأسرة، أعلن إنشاء فرقة عمل من أجل النظر في

كيفية تحسين حالة عدد كبير من الشبان البرموديين من أصل أفريقي. وسيعمل المجلس على الترويج لبيئة إيجابية من شأنها تلبية احتياجات الأسر في البيت والمدرسة ومكان العمل والمجتمع المحلي الأوسع[١٠]. ومن المقرر أن يكون هذا المشروع واحدا من الأولويات الرئيسية لمجلس الأسرة الجديد لبرمودا.

باء - العمالة

٦٤ - زاد عدد الوظائف، حسب ما جاء بالدراسة الاستقصائية للعمالة التي أجريت في عام ١٩٩٧، بنسبة ٢ في المائة بين عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٧، حيث يرتفع حجم العمالة بشدة بوجه خاص داخل الشركات الدولية وفي أعمال التشييد. وانخفضت العمالة في الفنادق وأعمال البيع بالجملة[١١].

٦٥ - وما برح الذكور البيض يسيطرون، تقليديا في برمودا، على الجانب الأكبر من وظائف الإدارة والوظائف المهنية. وأوضحت الدراسة الاستقصائية أن احتمال تولي البيض لمناصب الإدارة والوظائف الإدارية يزيد ثلاث مرات عن احتمال تولي السود لها ويزيد مرتين بالنسبة لتولي الوظائف المهنية والتقنية. وفي داخل القطاعات المهنية كانت هناك دلائل على أن السود يحققون تقدما فيها حيث يشغلون نصف الوظائف الجديدة، بينما لم يشغلوا سوى ٤٢ في المائة من الوظائف بشكل عام.

٦٦ - ورغم زيادة عدد السود الشاغلين للوظائف في القطاع الإداري والتنظيمي بنسبة ٦,١ في المائة، فقد انخفض فعليا عدد الوظائف التي يشغلها السود من ٣٠,٥ إلى ٣٠,٣ في المائة، حيث شغل البيض ٦٤ في المائة من الوظائف الجديدة.

٦٧ - ومن المتوقع أن تعلن الحكومة الجديدة سياسة جديدة للهجرة للمقيمين منذ فترة طويلة. وهى تعتزم إصدار وثيقة للمناقشة - كتاب أخضر - بشأن المقيمين منذ فترة طويلة وستعد كتابا أبيض آخر يُعرض في مجلس النواب[١٢].

جيم - الصحة العامة والبيئة

٦٨ - تواصل وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية الاضطلاع بالمسؤولية عن جميع الجوانب المتعلقة بالصحة العامة. وتقدم الرعاية الطبية عن طريق الممارسين الخصوصيين وثلاث عيادات صحية حكومية. وتفرض رسوم على الرعاية المقدمة في المستشفيات، وتوفير التأمين الصحي لجميع العاملين إجباري. وتغطي ضريبة المستشفيات تكلفة الخدمات التي تقدمها المستشفيات للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة. ويدفع المعوزون الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة ٢٠ في المائة من تكاليف المستشفيات.

٦٩ - وترغب الحكومة في أن يوفر نظام الرعاية الصحية المعمول به لديها نوعية من الرعاية تتسم بالكفاءة بقدر الإمكان. وتخصص ميزانية ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ مبلغا قدره ٦١,٥ مليون دولار للمستشفيات ومبلغا آخر قدره ١٤,٤ مليون دولار للرعاية الصحية. وهناك زيادرة قدرها ٣,٦٢ مليون دولار عن المبلغ المخصص

في الميزانية السابقة وهى تشمل اعتمادا لإنشاء وحدة لإزالة السموم للعمل مع محكمة المخدرات الجديدة ومبالغ لتطوير المجموعة المجتمعية الخامسة بالإقليم التي تأوي الأفراد الذين يعانون من معوقات التعلم. وستوجه بعض هذه الأموال لإعادة تطوير منازل إقامة المسنين، ومركز كبار السن، وبرنامج رعاية الطفل للأسر منخفضة الدخل. وسوف ينشأ أيضا برنامج لإسداء المشورة للشباب تتولى مسؤوليته اللجنة الوطنية للمخدرات.

٧٠ - ووفقا لإحصاءات وزارة الصحة، توفى ١٢ شخصا متأثرين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في منتصف عام ١٩٩٨، وبذلك يرتفع العدد الإجمالي حتى الآن إلى ٣٣٠ شخصا، واكتُشفت ١٣ حالة جديدة. وكان ٩٠ في المائة تقريبا من الوفيات بين السود. ومنذ ١٠ سنوات، كان ٩٠ في المائة من حالات الإصابة بالإيدز في برمودا يحدث بسبب تعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي ولكن الآن هناك زيادة في النسبة المئوية للإصابة نتيجة للواط أو العلاقات الجنسية الطبيعية.

٧١ - وعاد القلق ثانية بسبب عودة ظهور وانتشار حمى الضنك التي كان قد تم استئصالها في برمودا في الأربعينات من القرن الحالي. وأفيد أن البعوض يتكاثر عدده في الدوائر الوسطى وتسعى وزارة الصحة للحصول على المساعدة من الجمهور للقضاء على موئل البعوض.

٧٢ - وسنت حكومة حزب العمال التقدمي قانونا بيئيا جديدا، هو القانون المعدل للهواء النظيف لعام ١٩٩٩، الذي سوف يكفل وضع معايير أشد صرامة للانبعاثات ويرمي إلى تقليل التلوث الناتج عن حوانيت طلاء المركبات، والتنظيف الجاف، والشركات التي تستخدم مضخات الغاز والديزل. وتضطلع هيئة البيئة بالمسؤولية عن كفالة الامتثال.

٧٣ - ويأمل مسؤولو البيئة إعداد حملة تنظيف لإعادة تنشيط قناة بيمبروك التي ما برحت تشكل منطقة كارثة تلوث منذ ما يقرب من ١٠٠ سنة بعد أن أصيبت بالاختناق والركود بسبب فضلات النفط والكيميائيات والمجارير.

٧٤ - بيد أن الشاغل البيئي الرئيسي ما يزال آلاف أطنان من الإسبستوس التي تخلفها وراءها الوحدات العسكرية بعد رحيلها. وكان قد تم تعبئة تراب الإسبستوس 'بأمان' ولكن لم يكن ممكنا إلقاؤه في البحر أو دفنه تحت الأرض. وكان مسؤولو وزارة البيئة قد راقبوا بشكل متصل نحو ٥٢٥ حاوية مليئة بالإسبستوس في محجر خليج بيلى وقاعدة الولايات المتحدة البحرية السابقة في ساوث سايد، سانت ديفيد. والحكومة لديها آمال عريضة في أن تقدم حكومة الولايات المتحدة المساعدة المالية في تنظيف بقايا الإسبستوس وإزالة النفط والمعادن الثقيلة من الأرض قبل إمكان إعادة تطوير المنطقة.

دال - المخدرات ونظام القضاء الجنائي والشرطة

٧٥ - ذكرت التقارير الصحفية، أن هناك دراسة استقصائية حديثة أجرتها اللجنة الوطنية للمخدرات في عام ١٩٩٧، تشير إلى أن عدد الطلبة الذين يتعاطون الكحوليات والدخان والماريجوانا قد انخفض عما كان عليه في عام ١٩٩٤. ويشكل حاليا متعاطو المخدرات نسبة ١٤,١ في المائة من الطلبة، بانخفاض عن نسبة ١٥,١ التي شهدها عام ١٩٩٤، ولكنها تزيد عن نسبة ٩,٧ في المائة التي شهدها عام ١٩٩١. وكان الانخفاض بين المتعاطين الحاليين للكحوليات هو الأكثر لفتا للنظر، حيث انخفض من ٥٢,٩ إلى ٢٦,٣ في المائة بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٧. وانخفض أيضا عدد المدخنين انخفاضا طفيفا، من ١٥,١ إلى ١٤,١ في المائة على مدار الفترة ذاتها. ويمكن أن يشكل ذلك دليلا على ثبوت فعالية مزيج البرامج التربوية والوقائية المتبع في برمودا[١٣].

٧٦ - ويأمل الرئيس المعين حديثا لرئاسة اللجنة الوطنية للمخدرات في أن تبدأ محكمة المخدرات الجديدة عملها في الجزء الأخير من عام ١٩٩٩. وسوف ينصب عملها على مواصلة منع المخدرات. وهو ملتزم بدعم إدخال تغييرات على نظام القضاء الجنائي في برمودا لإحداث تأثير في معاملة الأشخاص الذين يمثلون أمام المحاكم ويكونون في حاجة إلى علاج للتوقف عن إساءة استعمال الكحوليات والمخدرات. وتتولى اللجنة توجيه إجراء الاستقصاء الثاني عن السكان البالغين، الذي سيتناول آراء الجمهور بشأن عواقب إساءة استعمال المخدرات على هذه الفئة. ومن المقرر أن تتاح النتائج في منتصف موسم الصيف.

٧٧ - وتظهر تقارير وسائط الإعلام أن القلق تجدد إزاء نظام السجون والقضاء بالإقليم. وما برحت هناك نداءات لاتباع نهج أكثر استنارة لزيادة فعاليته. وتشكل بدائل السجون، وإعادة التأهيل والتدريب، واستكمال القوانين واللوائح، ودور مجلس معاملة المجرمين، والأمن العام، والأساليب الفنية والأدوات المستخدمة في التحري وجمع المعلومات، بعضا من القضايا التي يجري الحوار بشأنها والنظر فيها، لا سيما بعد وقوع عدد من حالات القتل والاعتداء الجنسي والسطو المسلح التي تردد صداها وما أفيد عن زيادة في معدل الجرائم.

٧٨ - وقد حولت حكومة حزب العمال التقدمي مكتب النائب العام إلى مكتب سياسي وتخطط لإنشاء منصب جديد لمدير مكاتب الادعاء العام. ويقال إن برمودا لديها أكبر كثافة في رجال الشرطة أعلى من أى مكان آخر، حيث هناك ٢١ رجل شرطة لكل ميل مربع (انظر الفقرة ٨ أعلاه). ولديها أيضا عدة مئات من رجال شرطة الاحتياط الذين يعملون بشكل غير متفرغ. وأدرج بالميزانية حوالي ٣٥,٧ مليون دولار للشرطة و ١٣,١ مليون دولار للسجون[١٤].

سادسا - الأحوال التعليمية

٧٩ - التعليم في برمودا إلزامي بالنسبة لجميع الأطفال بين ٥ و ١٦ سنة، ومجاني بالنسبة للأطفال في سن التعليم قبل الابتدائي، وفي التعليم الابتدائي، وفي المدارس الحكومية الخاصة والثانوية التي تديرها وزارة التعليم في برمودا.

٨٠ - وأفيد أن الحكومة استثمرت ٦,٢ مليون دولار في مبان جديدة للمدارس الإعدادية خلال عام ١٩٩٧. وتأتي خطة التجديد كجزء من خطة من مرحلتين من المتوقع أن تنتهي معظم الأعمال في المرحلة الأولى منها التي تستغرق خمس سنوات. وسيوفر التعليم الإعدادي منهجا دراسيا موسعا يستمر لمدة ثلاثة أعوام، ينتقل بعده التلاميذ إلى المدارس الثانوية في برنامج مدته أربعة أعوام[١٥].

٨١ - وتطبق برمودا مدونة قواعد سلوك للمدارس العامة ترد في قانون التعليم لعام ١٩٩٦، وتسري على جميع المدارس الحكومية. وهناك مدونة قواعد سلوك مماثلة منفذة في المدارس الخاصة.

٨٢ - ولا توجد في برمودا جامعات لمنح الدرجات العلمية، ولا توجد فيها أيضا كليات للتجارة أو للحقوق. وتمنح الحكومة عددا من الزمالات السنوية للشباب البرمودي الذي يقبل في الجامعات الرئيسية في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. وتُمنح الزمالات أيضا من المصارف المحلية والمكاتب القانونية الرئيسية، والشركات الدولية التي توجد مقارها في برمودا من أجل الحصول على درجات جامعية أو الالتحاق بالخدمة المدنية، أو بقطاع المصارف والأعمال التجارية أو التأمين أو المكاتب القانونية في القطاع الخاص. وفي إطار الخطة الوطنية لضمان التعليم التي بدأتها حكومة برمودا في عام ١٩٩٤ لن يحرم أي طالب برمودي يتوفر لديه الاستعداد للالتحاق بالجامعة من فرصة مواصلة التعليم بسبب نقص الأموال. وفي هذا المجال تقدم الحكومة قروضا تعليمية للدراسة بالجامعة تسدد على فترة طويلة[١٦].

٨٣ - وقد شكلت مخصصات التعليم ثاني أعلى المخصصات في ميزانية ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، بزيادة قدرها ١١,٢ عن السنة السابقة، حيث بلغت ٨٥,١ مليون دولار. وقد وعد رئيس الوزراء، الذي يتولى أيضا وزارة التعليم، بخفض عدد التلاميذ بالفصول ، وخفض النسبة بين التلاميذ والمدرسين إلى ١:١٥ في بداية العام الدراسي القادم، وتحسين سلامة وأمن التلاميذ وهيئة التدريس، وإنشاء مجالس منتخبة بالمدارس، وتعزيز مراحل التعليم الهامة من خلال الاستعانة بموظفين لمراقبة الحضور حاصلين على تدريب خاص. وتعهدت الحكومة بوضع معايير وطنية لمدارس التعليم قبل الابتدائي ووضع برامج للتدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٨٤ - وقررت الحكومة التركيز على تدريب المدرسن للتوصل إلى أفضل استخدام للتكنولوجيا. ومن المحتمل أن تدخل في المناهج الدراسية في بداية العام الدراسي الجديد خطة أعدها القطاع الخاص لتدريب طلبة جميع المدارس العامة على أحدث التكنولوجيات. ومن المتوقع إتمام ذلك بالتعاون مع ثلاث جامعات كبرى في الولايات المتحدة.

٨٥ - وحددت دراسة دامت ثلاثة أسابيع رعتها مؤسسة برمودا للتأمين التعليم والسياحة والأعمال التجارية الدولية والدوائر الحكومية باعتبارها المجالات الرئيسية للتنمية. وأشارت إلى أن للذكور الزنوج نظرة سلبية تجاه صناعة الأعمال التجارية الدولية وأن الأعمال اليدوية تستقطبهم. واستنادا إلى الدراسة، فإنه ينبغي لبرمودا "ألا تركز فقط على الفوارق الداخلية القائمة في مجالات الجنسية أو نوع الجنس أو السن أو الطبقة، بل ينبغي لها أن تنظر في مستقبل البلد ... وأن تحفز البرموديين للحصول على التعليم المتخصص، وعلى الخبرة الدولية، وعلى بناء علاقات دولية قوامها الثقة والاحترام تجعل البرموديين يتحكمون على نحو شامل في صناعة برمودا للتأمين" التي تدر، استنادا للمؤسسة، أكثر من ١٠٠ مليون دولار من الأصول، وتشغل زهاء ثلاثة آلاف عامل[١٧].

٨٦ - ويحث التقرير كذلك على زيادة فرص المنح الدراسية، والتمديد في برنامج الدراسة بكلية برمودا من سنتين إلى أربع سنوات، وإتاحة استعمال الحواسيب لجميع التلاميذ في المدارس الابتدائية وفي المعاهد الثانوية، وتشجيع دراسة لغة ثانية وثالثة.

سابعا - المركز السياسي للإقليم في المستقبل

ألف - الاستفتاء على الاستقلال

٨٧ - جدير بالإشارة أن مجلس النواب في الإقليم اعتمد في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٥ قانون الاستفتاء على الاستقلال. وفي ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ أقر مجلس الشيوخ القانون كما أجري الاستفتاء نفسه في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٩٥. وطبقا لما أوردته الدولة القائمة بالإدارة شارك في الاستفتاء ٥٨,٨ في المائة من الناخبين المقيدين. وكانت نتيجة الاستفتاء كما يلي: ٢٥,٦ في المائة، مؤيدون للاستقلال؛ ٧٣,٧ في المائة ضده؛ مع امتناع ٠,٧ في المائة عن التصويت. وفي أعقاب الاستفتاء قدم رئيس الوزراء السير جون سوان استقالته، وحل محله السيد ديفيد سول، وزير المالية الأسبق. (انظر A/AC.109/2020، الفقرات ٤٠-٣١ و A/AC.109/2041، الفقرات ٣٥-٣٧).

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٨٨ - في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨، صرح روبين كوك وزير الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة في كلمة ألقاها أمام رابطة الأقاليم التابعة في لندن أنه استهل خلال الشهور الأولى لتوليه وزارة الخارجية إجراء استعراض بشأن اشراف المملكة المتحدة على الأقاليم التابعة ويرد في الفقرات ٧٠-٨١ من الوثيقة A/AC.109/2102، موجز بالمبادئ والقضايا الرئيسية الواردة في اقتراح "تحديث" صلات المملكة المتحدة مع الأقاليم التابعة.

٨٩ - قدمت حكومة المملكة المتحدة في آذار/ مارس ١٩٩٩، كتابا أبيض للبرلمان بعنوان "الشراكة من أجل التقدم والرفاه: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار". وقد تم تضمين نص الكتاب الأبيض في مرفق الوثيقة A/AC.109/1999/1. وترد فيما يلي التوصيات الرئيسية:

(أ) يطلق على الأقاليم في المستقبل اسم أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار أو باختصار أقاليم ما وراء البحار؛

(ب) تمنح فرصة الحصول على الجنسية البريطانية (ومن ثم حق الإقامة) لسكان أقاليم ما وراء البحار الذين لم يسبق لهم الحصول عليها عند استيفائهم لشروط معينة؛

(ج) يحق لمن لا يرغبون في الحصول عليها الاحتفاظ بوضعهم كمواطني إقليم تابع لبريطانيا؛

(د) لا يشمل منح فرصة الحصول على الجنسية مواطني بريطانيا فيما وراء البحار، كما لا يشمل الأشخاص الذين يتمتعون بحق المواطنة في الأقاليم التابعة لبريطانيا بسبب ارتباطهم بالإقليم البريطاني في المحيط الهندي أو بالقواعد الواقعة تحت السيادة البريطانية في قبرص؛

(هـ) لا يشترط لمنح حق الحصول على الجنسية أن يكون على أساس المعاملة بالمثل (فيما يتعلق بحق الإقامة). فلم يتضمن الكتاب الأبيض أي ارتباط اشتراطي بين منح فرصة الحصول على الجنسية والالتزامات الأخرى الواردة في الكتاب؛

(و) تشمل الترتيبات الإدارية والتمثيلية ما يلي:

'١' تقام في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث ووزارة التنمية الدولية هياكل موازية للهياكل القائمة في أقاليم ما وراء البحار؛

'٢' تعين البارونة سيمونز في منصب وزير وتكون مسؤولة عن أقاليم ما وراء البحار؛

'٣' ينشأ مجلس استشاري لأقاليم ما وراء البحار، يضم الوزراء البريطانيين والوزراء المسؤولين عن الوزارات الرئيسية في أقاليم ما وراء البحار أو من يعادلهم؛

'٤' يعيَّن أمين أول في مكتب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الاتحاد الأوروبي ليكون حلقة الاتصال بين أقاليم ما وراء البحار والاتحاد الأوروبي؛

(ز) فيما يختص بسلامة الحكم يتم وضع ترتيبات تتعلق بالآتي:

'١' تحسين تنظيم صناعات الخدمات المالية في أقاليم ما وراء البحار بحيث تتماشى مع المعايير المقبولة دوليا ومحاربة الجريمة المالية وعدم الالتزام بالقواعد التنظيمية؛

'٢' اتخاذ تدابير لتطوير التعاون مع الأجهزة التنظيمية الدولية ومع القائمين على إنفاذ القوانين الدولية بغرض تبادل المعلومات وتحسين التنظيم المالي على مستوى العالم؛

'٣' تعزيز تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات ومحاربة الجريمة المرتبطة بالمخدرات؛

'٤' إدخال إصلاحات على التشريعات المحلية في بعض الأقاليم لتتماشى مع المعايير الخاصة بحقوق الإنسان في المملكة المتحدة فيما يختص بعقوبة الإعدام، والعقاب الجسدي الذي تحكم به الهيئات القضائية، والممارسات الجنسية اللوطية بالتراضي. وفي حالة عدم اتخاذ إجراء على المستوى المحلي، تقوم حكومة صاحبة الجلالة بإنفاذ التغييرات اللازمة؛

(ح) تشمل الإجراءات الخاصة بالتنمية المستدامة ما يلي:

'١' الشراكة بين حكومة صاحبة الجلالة وأقاليم ما وراء البحار بغرض تشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي؛

'٢' التأكد من إعطاء احتياجات المساعدة المعقولة لأقاليم ما وراء البحار ما تستحقه من أولوية في البرامج الإنمائية؛

'٣' الاستمرار في تقديم الدعم لميزانية مونتسيرات وسانت هيلانة؛

'٤' تعزيز الإجراءات والمبادئ التوجيهية الخاصة بالاستدانة في أقاليم ما وراء البحار؛

'٥' تعزيز السياسات والتشريعات والمعايير اللازمة لحماية وإدارة البيئة الطبيعية الغنية للأقاليم؛

'٦' زيادة الأموال (١,٥ مليون جنيه استرليني على مدى ثلاث سنوات) للمساعدة في وضع البرامج البيئية المتكاملة وتنفيذها؛

'٧' عقد اتفاق بشأن ميثاق بيئي بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار؛

'٨' تقديم المساعدة التقنية والتدريب والمشاريع التعاونية بغرض بناء القدرات المحلية اللازمة لإدارة البيئة ورصدها.

جيم - موقف حكومة الإقليم

٩٠ - في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، صرح ديفيد سول، رئيس وزراء برمودا في ذلك الحين أن "الاستقلال ولى" وأن "المسألة لن تثار مجددا خلال الدورة البرلمانية الحالية"[١٨]. وظل ذلك الموقف ثابتا خلال الفترة المستعرضة.

٩١ - ولكن، عند صدور الكتاب الأبيض، طفا الاستقلال على السطح بصفته مسألة قائمة. ولم يصدر رد فعل رسمي عن الكتاب الأبيض في حد ذاته حتى تاريخ تحرير هذا التقرير. واستنادا إلى تقارير صحفية، كان رد الفعل الأولي لحكومة حزب العمال التقدمي إيجابيا[١٩]، في حين كان رد فعل زعيم المعارضة الدعوة إلى تنظيم استفتاء[٢٠]. وحظي الكتاب الأبيض بمداولات ومناقشات في وسائط الإعلام الجماهيرية وفي الصحافة. واستنادا إلى استطلاع للآراء في وسائط الإعلام فإن الأغلبية تحبذ الحصول على جوازات سفر بريطانية. ووفقا لرأي آخرين، فإن الكتاب الأبيض يعتبر "مبعثا على الشقاق". وهناك شيء من القلق يحوم حول ما إذا لم يختر البرموديون قبول ما عُرض عليهم، فإن المملكة المتحدة ستجري في جميع الأحوال التغييرات التي تريدها. ويفسر البعض أن المملكة المتحدة تتعرض لضغوط من أجل الالتزام باتفاقيات حقوق الإنسان، من بين جملة أمور، ويقول آخرون إن قضية الاستقلال يجب أن تكون موضع مفاوضات. ووفقا لما ذكره البعض، فإن الوثيقة تعتبر تهديدا هائلا للنسيج الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع المحلي وخطوة إلى الوراء ستطرح الآن مسألة الاستقلال مجددا على مائدة المفاوضات؛ ويعتقد آخرون أنها ستزيد من الفرص المتاحة للبرموديين. ومع استمرار الجدل فقد دعي إلى تقديم مزيد من التوضيحات.

دال - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٩٢ - في بيان ألقي أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) للجمعية العامة، بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بينت ممثلة المملكة المتحدة موقف حكومتها تجاه الأقاليم التابعة (انظر كذلك A/C.4/53/SR.3، الفقرات ١٨-٢٤).

٩٣ - وفي ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرار ٦٧/٥٣ باء، الذي يتعلق الجزء الثالث منه ببرمودا.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من المعلومات المنشورة.

(٢) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الايكونومست، الربع الأول من عام ١٩٩٨.

(٣) صحيفة رويال غازيت "The Royal Gazette"، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٩.

(٤) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الايكونومست، تقرير قطري عن برمودا، الربع الأول من عام ١٩٩٩.

(٥) صحيفة النيويورك تايمز "The New York Times"، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

(٦) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الايكونومست، برقيات وكالات الأنباء، ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩.

(٧) صحيفة رويال غازيت، ٦ آذار/ مارس ١٩٩٩.

(٨) المرجع نفسه، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

(٩) المرجع نفسه، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٥ شباط/فبراير و ٨ آذار/ مارس ١٩٩٩.

(١٠) المرجع نفسه، ٨ آذار/ مارس ١٩٩٩.

(١١) المرجع نفسه، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

(١٢) المرجع نفسه، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

(١٣) المرجع نفسه، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

(١٤) موقع على شبكة الإنترنت العالمية: bermuda online.org.

(١٥) صحيفة برمودا صن "Bermuda Sun"، ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧.

(١٦) صحيفة رويال غازيت، ٥ أيار/ مايو ١٩٩٨.

(١٧) المرجع نفسه ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨.

(١٨) المرجع نفسه، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

(١٩) وكالة أنباء رويترز "Reuters"، ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٩.

(٢٠) صحيفة رويال غازيت، ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٩.